تصنيف المملكة مميز في مكافحة الاتجار بالأشخاص.. و٣٦٠ فقط قضية حجز أجور

نسهم في مكافحة «الصيد الجائر».. ومصادرات الروبيان تباع في المزاد العلني

ورش عمل دورية لمأموري الضبط للكشف عن قضايا التستر التجاري

لا حاجة إلى وحدة لتلقي شكاوى بمخالفات الجهات العامة أو تعارض مصالح

الجبرية للمتهمين وتغريمهم بغرامات رادعة وإغلاق المنشآت التجارية المخالفة حيث باشرت نيابة الوزارات والجهات العامة أكثر من ١٣٠٠ بلاغ.

اختصاصات النيابة

○ في الآونة الأخيرة قد يعتقد البعض أن هناك قضايا كثيرة تتعلق بالأخطاء الطبية.. من خلال التحقيقات والرصد هل هناك زيادة في معدلات الأخطاء الطبية عن المعتاد مقارنة بالسنوات الماضية، أم إن ذلك الاعتقاد في غير محله؟

- يجب في البداية التوضيح أن تلك القضايا هي شكاوى من المجني عليهم أو ذويهم لاعتقادهم بأنها تشكل خطأ طبيا، وإن تفاوت معدلات الشكاوى لا يعدّ بالضرورة مقياسا على كثرتها لأنها بالأساس هي شكاوى ولم يثبت فيها وقوع الخطأ الطبي إلا بعد التحقيق وندب اللجان المختصة بذلك، وتجدر الإشارة إلى أن النيابة العامة تباشر تحقيقات فورية في تلك الشكاوى وتندب الطبيب الشرعي بالنيابة العامة فضلاً عن التحفظ على الملف الطبي وطلبه ومن ثم إرساله إلى اللجنة المختصة بتقرير الأخطاء الطبية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية التي بدورها تقوم بإعداد تقرير بالرأي الفني، وتستكمل النيابة العامة إجراءات التحقيق ولا يتوقف دور النيابة العامة عند ذلك فقد أولت النيابة العامة اهتماماً خاصاً، حيث نصت التعليمات القضائية للنيابة العامة على أنه يجب إرسال التحقيقات التي يتهم بها الأطباء بسبب عملهم بعد إتمامها إلى المحامي العام للنيابة الكلية بمذكرات بالرأي، ويجب استطلاع رأي المحامي العام الأول في التصرف فيها، كما يتم متابعتها في حال إحالتها إلى المحاكم إلى حين صدور الاحكام وتنفيذها.

○ كيف يتم التحقيق في تلك القضايا وخاصة أنها قضايا نوعية وتخصصية، وكيف تتعامل النيابة مع تقارير المهن الطبية الخاصة بتقرير الأخطاء، وخاصة أنه يبقى دلالة وليس قرينة في تقرير الخطأ الطبي؟

- أعضاء النيابة متمرسون على التحقيق والتصرف في هذه النوعية من الشكاوى كما هو الحال بالنسبة لباقي الجرائم، حيث يشارك أعضاء النيابة كافة في الدورات التدريبية وورش العمل في داخل المملكة وخارجها لغرض الإلمام بالتطبيقات المستحدثة في تقصي وجمع الأدلة، أما بالنسبة لشكاوى الأخطاء الطبية فيتم التحقيق وصولاً إلى الحقيقة ولا يكون الاعتماد فقط على التقارير الطبية، إنما تلجأ في تحقيقاتها إلى كافة الوسائل المتاحة لذلك وفقاً للقواعد المقررة في الاثبات الجنائي ولضمان الوصول الى الحقيقة بشأن ما يثار من أخطاء طبية.

○ وهل هناك احصائيات لأعداد قضايا الأخطاء الطبية سواء منذ بداية العام، أو على مدار الأعوام الماضية؟

- بلغ عدد ما تباشره النيابة العامة حالياً من تحقيقات في شكاوى الأخطاء الطبية ٣٢ شكوى، ومازال منها عدد ٢٣ شكوى قيد ورود تقرير اللجنة الفنية المختصة بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية لبيان مدى ثبوت الخطأ الطبي من عدمه، هذا بخلاف شكاوى الأخطاء الطبية والتي سبق التحقيق والتصرف فيها خلال هذا العام والذي انتهى تصرف النيابة في شأنها بالإحالة إلى المحكمة المختصة او بالحفظ لعدم ثبوت الخطأ الطبي الموجب للمسؤولية الجنائية، وذلك بحسب الأحوال.

○ قضايا البيئة أصبحت أحد اهم الملفات العالمية وهناك حرص خاص من المملكة على الاهتمام بهذا الملف.. كيف ينعكس ذلك الاهتمام على أداء نيابة الوزارات في مباشرة تلك القضايا؟

- تعدّ البيئة وضمان الحفاظ عليها أولوية وطنية سعت مختلف التشريعات إلى التأكيد عليها، وذلك ضماناً للحفاظ على مختلف أوجه التنمية المستدامة سواء فيما يتعلق بالمناخ او الثروة البحرية او الزراعية وغيرها من عناصر المنظومة البيئية للدولة، وقد وجه النائب العام الى ضرورة الاهتمام بتلك النوعية من القضايا وضمان سرعة التصرف فيها وفق إجراءات تحقيق كفيلة بمواجهة الخطورة التي تشكلها الكثير من تلك الجرائم البيئية، مع ضرورة اتخاذ الإجراءات الضامنة للحد من تأثيراتها الضارة ومساسها المباشر بالمقومات الأساسية للمجتمع والدولة، وذلك من خلال مصادرة المضبوطات الضارة بالبيئة بأسرع وقت ممكن وفق الإجراءات المقررة قانوناً.

○ ما هي أبرز نماذج القضايا المتعلقة بمخالفات البيئة التي تباشرها النيابة؟

- باشرت نيابة الوزارات والجهات العامة العديد من التحقيقات في مخالفات البيئة، منها ما هو مخالف لقانون النظافة وقانون تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية، وأود أن أنوه في هذا الصدد إلى أن المشرع البحريني واكب المستحدثات التشريعية، بصدور القانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢ بشأن البيئة، والذي نظم طرق مواجهة الكوارث والطوارئ البيئية، وحماية البيئة المائية والهواء، فضلاً عن حماية البيئة البرية من التلوُّث، حيث باشرت النيابة العامة تحقيقاتها في تلك القضايا وأود أن أسلط الضوء على مخالفة قانون البيئة، فقد احالت النيابة العامة ٢٥ بلاغا من المجلس الأعلى للبيئة وصدرت أحكام تراوحت الغرامة فيها بين ألفي دينار وعشرين الف دينار فضلاً عن عقوبة الحبس لغاية سنة في بعض القضايا.

○ هل دور النيابة يقتصر على التحقيق في مثل تلك القضايا أم المشاركة في التوعية بسبل مواجهة تلك المخالفات؟ وهل هناك حاجة إلى تخصيص نيابة للبيئة؟

- دور نيابة الوزارات والجهات العامة لا يقف عند حد التحقيق والتصرف القضائي في البلاغات التي ترد إليها ومباشرة الدعوى الجنائية أمام المحاكم ومصادرة المضبوطات، بل يمتد إلى المساهمة في جهود مؤسسات الدولة المشرفة على تطبيق القوانين الجنائية الخاصة من خلال التنسيق والتعاون، وإنفاذ الإجراءات في مجال مكافحة الجريمة، كما أنها تشارك أيضاً في توعية المجتمع بما تجريه من مداخلات وتصدره من تصريحات إعلامية بهذا الشأن، أما بشأن الحاجة إلى تخصيص نيابة متخصصة لجرائم البيئة، فأود الإشارة إلى أن هناك ضوابط ومعايير قانونية وواقعية يتم الارتكان إليها لاتخاذ القرار بشأن إنشاء النيابات المتخصصة والحاجة إليها، وفي الوقت الراهن مازال الدور الذي تقوم به نيابة الوزارات والجهات العامة في التعامل مع القضايا البيئية كافياً ومستجيباً لكافة التطلعات من خلال فرض آليات وضوابط تحقق ضمان أمثل للحماية الجنائية للبيئة ضد كافة ما يهددها من صور وأنماط اعتداء.

○ وكيف ساهمت نيابة الوزارات في التوعية بجرائم الصيد الجائر والإضرار بالثروة البحرية، وهناك سؤال دائما يطرح من العامة، ما مصير المضبوطات الخاصة بجرائم الصيد الجائر مثل (الأسماك والروبيان)؟

- تساهم النيابة العامة في التوعية المستمرة بجميع الجرائم، منها الصيد الجائر والاضرار بالثروة البحرية عبر ما تنشره عبر قنواتها الإعلامية، وأما بشأن التصرف في المضبوطات الخاصة بالصيد الجائر مثل الأسماك والروبيان فإنها من الأشياء التي تتلف وتفقد قيمتها بمرور الزمن، وحفظها يستلزم نفقات قد تفوق قيمتها، لذلك يجب بيعها بطريق المزاد العلني، وتوريد ثمنها إلى خزينة النيابة العامة حتى صدور حكم قضائي يقضي بمصادرة قيمة المضبوطات في حال الإدانة، وأيضاً يتم مصادرة القوارب والأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

○ بلا شك يعتبر سوق العمل البحريني من الأسواق المفتوحة والجاذبة، كيف يتم التعاون مع هيئة سوق العمل لضبط ذلك السوق، والتنسيق بشأن مخالفات الإقامة أو مراكز تسجيل العمالة؟

- يقوم مأمورو الضبط القضائي في هيئة تنظيم سوق العمل بدورهم في ضبط المخالفين للقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم سوق العمل عبر دخول أماكن العمل وفروع ومكاتب أصحاب العمل ووكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف وغيرها من المحال ذات الصلة والاطلاع على السجلات المتعلقة بالعمال الأجانب والتحقق من تصاريح العمل وهوية العمال الأجانب، وفي حال ضبط جريمة يعاقب عليها القانون يتم إعداد المحاضر وإحالتها للنيابة العامة، ونود أن ننوه في هذا الصدد إلى أن النيابة العامة استقبلت أكثر من ١٨٠٠ بلاغ من الهيئة وبلغ حجم الإنجاز فيها أكثر من ٩٨٪.

○ بعد تطبيق نظام حماية الأجور هل هناك قضايا خاصة تتعلق بمخالفة ذلك النظام؟ وماهي أشكال تلك المخالفات؟

- المشرع البحريني أولى اهتماما لاحتجاز أجور العمال دون مبرر بأن عاقب على ذلك الفعل بالحبس والغرامة في قانون العقوبات، وأيضاً فيما نص عليه في قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢، وذلك الاهتمام انعكس على واقعنا الحالي من خلال نظام حماية الأجور الذي بين مدى التزام منشآت القطاع الخاص بدفع الأجور في الوقت المحدد وبالأجر المتفق عليه من خلال إلزامها بالتحويلات المالية عبر المصارف والمؤسسات المالية المزودة للخدمة والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي، وبالتالي أصبح من السهولة إثبات دفع الأجور في الوقت المحدد من عدمه.

○ ظاهرة حجز الأجور من الأمور المتشعبة لعلاقتها بقضايا الاتجار بالأشخاص وفي نفس الوقت علاقتها بقضايا العمل، كيف يتم التعامل مع تلك القضايا؟ وما هي معدلات قضايا حجز الأجور في المملكة؟

- بداية إن مسألة أجر العامل وضمان الالتزام بصرفه تعدّ من الأمور الجوهرية التي سعى التشريع الوطني بل والاتفاقيات الدولية ذات الصلة الى احاطتها بالعديد من الضمانات الكفيلة بالحفاظ على حقوق العامل، ومن جانب آخر فإن مملكة البحرين تحظى بتصنيف متميز في منظومة مكافحة الاتجار بالأشخاص، ومن هذا المنطلق فإن النيابة العامة تسعى بشأن جميع الوقائع المتعلقة بحجز الأجور إلى استجلاء الظروف والملابسات المتعلقة بعلاقة العمل للتحقق من أنها لم تكن مصحوبة بأي صورة من صور الاستغلال أو العمل القسري والتي من شأنها أن ترقى بذلك السلوك إلى مصاف جرائم الاتجار في الأشخاص.

ويتم في هذه الحالة إخطار نيابة الاتجار بالأشخاص وفقاً لنموذج الاستمارة المعدّ لذلك لأعمال شؤونها وفقاً للقانون في إطار تحقيق مواز متخصص في شأن ذلك النوع من الجرائم، أما في حالة ثبوت انتفاء شبهة جريمة الاتجار في الأشخاص عن واقعة حجز الأجور فيتم التصرف فيها وفق أحكام قانون العمل وقانون العقوبات، وذلك بحسب الأحوال، إذ بلغ مجموع ذلك النوع من القضايا ما يزيد على ٣٦٠ قضية في هذا العام وتم إحالتها إلى المحكمة الصغرى الجنائية بتهمة احتجاز الأجور وصدرت بشأنها جميعاً احكام جنائية رادعة لصالح العمال وانتصاراً لحقوقهم المالية.

○ قضايا التستر التجاري هي أحد الملفات التي توليها المنظومة الاقتصادية في المملكة أهمية خاصة نظرا لتأثيرها المباشر على الاقتصاد.. فما هي الإجراءات التي تقوم بها نيابة الوزارات بشأن تلك القضايا؟

- من بداية الحملة الوطنية لمكافحة التستر التجاري وضمن إطار تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة التستر التجاري وانطلاقا من التعاون بين السلطات في الحد من هذه الظاهرة ومعالجة أركانها، تم التنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة والنيابة العامة لعقد ورشة عمل «الضبطية القضائية في جريمة التستر التجاري» لتعزيز ثقافة مأموري الضبط القضائي بالأدوات والآليات التي تعينهم في أداء مهامهم في مسألة الكشف عن التستر التجاري، وقد وردت إلى النيابة العامة أكثر من ٧٠ شكوى أولتها النيابة العامة اهتماماً بسرعة التصرف ومتابعتها أثناء سير الدعوى أمام المحكمة إلى حين صدور أحكام جنائية بشأنها، ومازال مأمورو الضبط القضائي يقومون بدورهم بشكل مستمر في كشف الجريمة.

○ القضايا البلدية من ضمن الملفات التي تختص بها نيابة الوزارات، فما هي أبرز القضايا البلدية؟

- أبرز قضايا مخالفة البلدية هي مخالفة البناء بدون ترخيص أو مخالفة شروط ترخيص البناء، وهي من الجرائم المهمة أيضاً لما لها من مساس بسلامة البناء المخالف حيث وضعت الاشتراطات العمرانية من أجل سلامة المبنى ومرتاديه، ولما يشكله البناء العشوائي من خطورة على ذلك فضلاً عن التنظيم العمراني للمدن والاشتراطات التنظيمية المحددة، وحيث إنه في حال إدانة تلك القضايا تصدر فيها عقوبة تكميلية بتصحيح العمل المخالف إن أمكن ذلك أو الإزالة، وبالتالي يجب الالتزام بالحصول على التراخيص المطلوبة والبناء وفقاً للترخيص حتى لا يتم إزالة البناء المخالف على نفقته.

○ منح تعديل قانون الإجراءات الجنائية الصلاحية للنيابة العامة لاستصدار أمر جنائي وفق ضوابط حددها المشرع، فما هو الامر الجنائي؟ وما هي تطبيقاته بالنسبة إلى النيابة الوزارات والجهات العامة؟

- الامر الجنائي هو فرض غرامة مالية إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الغرامة، ومنح المشرع لعضو النيابة العامة بدرجة وكيل نيابة على الأقل إصدار الأمر الجنائي في الجنح المعاقَب عليها بالحبس جوازياً مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة يزيد حدُّها الأدنى على ألف دينار، وقد منح المشرع ضمانات للمتهم أن يعترض على الأمر الجنائي الصادر في مواجهته. خلال سبعة أيام من تاريخ إعلانه، تنظر المحكمة في الدعوى في مواجهته وفقاً للإجراءات العادية، أما إذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المتقدمة فيصبح نهائياً واجب التنفيذ، ونظراً لطبيعة الكثير من جرائم القوانين الخاصة التي يتعرض لها الأشخاص من غير ذوي السوابق الجنائية ولما للنيابة العامة من صلاحيات منها المشرع فقد أصدرت نيابة الوزارات والجهات العامة أكثر من ٢٧٠٠ أمر جنائي مما يشكل ما نسبته ٤٠٪ من القضايا المحالة للمحاكم نظراً لطبيعة القضايا المعروضة على نيابة الوزارات والجهات العامة.

○ ختاما، هل هناك وحدة لتلقي شكاوى متعلقة بمخالفات الجهات العامة، أو تمثل تعارض مصالح في تلك الجهات يمكن للافراد الإبلاغ عنها؟ وهل الأمر مطروح مستقبلا؟

- إنشاء الوحدات يخضع لدراسة مستفيضة، وما تفضلت به قد عالجه المشرع في قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد عليهم بشأن الجرائم، ويمكن أيضاً إبلاغ الإدارات الأمنية المختصة، وفضلاً عن ذلك بالإمكان التقدم للنيابة العامة بالشكوى، وعليه لا توجد حاجة في الوقت الحالي إلى إنشاء وحدة لتلقي الشكاوى.

دورات تدريبية مكثفة لأعضاء النيابة لزيادة الإلمام القانوني وتعميقاً للتخصص